



ملف: ندوة “مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني”

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر

# القانون الإسرائيلي آليّة لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها

علاء محاجنة

ملف ندوة " ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني " (14 و 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)

القانون الإسرائيلي آليّة لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها

علاء محاجنة

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

## ملخص تنفيذي

تُجادل هذه الورقة في أن أي محاولة لإعادة بناء مشروع وطني فلسطيني، يتخلص بها من أغلال السياق الذي أنتجته اتفاقات أوسلو وتقييداته، ويكون قادرًا على مجابهة البنية الاستعمارية فعلاً؛ لا بُدَّ لها من بناء قاعدة اقتصادية مستقلة، تكون أساساً لإعادة بناء البنى السياسية والاجتماعية المشتتة والمجزأة ومرافقة لها. فمنذ سنوات الاحتلال الأولى يتبين، بجلاء، الجانب الاقتصادي للإستراتيجيات الاستعمارية، الهادفة إلى إجهاض بناء قواعد اقتصادية وتنموية، تدعم قيام مشروع وطني فاعل.

ولقد تكرست هذه النظرة بعد اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية؛ بحيث فقدَ الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي ما تبقى له من استقلال، وأصبح رهناً بالريع المالي المشروط، وعرضة للابتزاز والضغط، بناءً على أجندة الدول المانحة والمتوافقة مع الأجندة الإسرائيلية. إن البنية الاستعمارية وتفاعلها مع التدخلات الخارجية في تصميم السياسات الاقتصادية للسلطة، قد أدى إلى خلق أشكال جديدة من الفجوات الاجتماعية والطبقية والمناطقية؛ ما أدى إلى انقسامات مجتمعية، من شأنها عرقلة بناء مشروع وطني وحدوي. كما أن فقدان القاعدة الاقتصادية المستقلة قد أدى إلى تدخل القوى الخارجية في إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، على نحو يتعارض ومتطلبات السياق المحلي القابع تحت قبضة البنية الاستعمارية. يظهر هذا بيئاً في مشاريع المنظمات غير الحكومية الغربية الناشطة في المناطق المحتلة، وقدرتها على تحييد شرائح اجتماعية متعلمة ومهنية.

يغلب على الرؤى والتحليلات الطابع السياسي والمؤسسي وهو ذو أهمية قصوى بلا شك، وعلى الرغم من تزايد الأصوات المنادية بإستراتيجية وطنية جديدة ذات توجهات وأفكار جديدة اليوم، لا يزال البعد الاقتصادي غائباً إلى حدٍّ بعيد.

تحاول هذه الورقة أن تساهم في سدّ هذه الفجوة، فتحفز على التفكير والنقاش في أهمية بناء قواعد اقتصادية، من أجل ضمان صلابة أي مشروع وطني مستقبلي ومناعته.

## المحتويات

1	مقدمة
2	القدس: مشروع تهويد قيد التشكيل
4	قوينة مشروع التهويد
5	السيطرة على الحيز وإعادة هندسته
7	التحكم في الديموغرافيا
10	تشديد القبضة الأمنية لقمع المواجهات في القدس
12	خلاصة
13	المراجع

# القانون الإسرائيلي آليّة لإحلال سياسات الاستيطان والتهجير في القدس وتنفيذها

علاء محاجنة

## مقدمة

تتبنى إسرائيل سياسةً رسميةً معلنةً مفادها تهويد شرقيّ القدس منذ احتلالها عام 1967، وهي تعمل بمثابة على تحقيق هذه السياسة، معتمدةً في ذلك فرض ممارسات وسياسات شاملة متعددة الأوجه والآليات، تسعى من خلالها لتهجير سكانها الفلسطينيين ومحو طابعها الفلسطيني والسيطرة عليها وإحلال هوية يهودية مكانها.

يرتكز مشروع تهويد شرقيّ القدس على ثلاثة محاور رئيسة مكّلة لبعضها يتمّ استخدامها وفق ما تملّيه المستجدات والتطورات على الأرض. فالمحور الأول يشتمل على سياسات استيطانية مباشرة يتمّ تنفيذها بفعل واقع القوة الذي يفرضه الطرف الأقوى من طرفي الصراع، وهي تتجسد في ممارسات قمعية؛ مثل هدم البيوت، ومصادرة ما تبقى من الأراضي الفلسطينية لمصلحة بناء المستوطنات اليهودية وتوسعتها، ومن ثمّ خلق الأحياء الفلسطينية ومنع تطورها الطبيعي. وفي المقابل، نجد أنّ إسرائيل تعمل على تعزيز إدارتها وسيطرتها في شرقيّ القدس، من خلال خلق تبعية سياسية فلسطينية بالحكم الإسرائيلي للمدينة؛ وذلك بدمجها لآليات وتقنيات غير مباشرة، تكون مستترةً أحياناً، تستهدف أساساً الأجهزة والخدمات البلدية؛ مثل مجالات التعليم والمواصلات العامة<sup>1</sup>. إضافةً إلى ذلك، تقوم إسرائيل بمحاولة استمالة الفلسطينيين لسيطرتها وتقبّل سيادتها عبر محاولات "أسرلة" واحتواء متعددة؛ متمثلة أساساً باستثمارات مالية في مشاريع تسعى

<sup>1</sup> للتوسع أكثر، في ما يتعلق بسياسات القوة "الناعمة"، انظر: أورن شلومو، "حكومة إسرائيل للقدس في فترة ما بعد أوسلو"، قضايا إسرائيلية، العدد 58 (2015)، ص 9.

لتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعانيها المقدسيون؛ نتيجةً للاحتلال وسياسات العزل والإقصاء من سائر الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية<sup>2</sup>.

في إطار هذه المحاور تعتمد إسرائيل على آليات وممارسات قانونية ورمزية وجيو-ديموغرافية وأمنية متكاملة<sup>3</sup>. ويُعنى هذا البحث بتسليط الضوء على جزء من الآليات والممارسات القانونية التي تعتمد عليها إسرائيل منذ عام 1967 والتي ترتبط بالصراع على الحيز الجغرافي - المكاني وتغيير الميزان الديموغرافي داخله، ضمن محاولة إخضاع مقاومة الأصليين وصمودهم في وجه مشروع التهويد. ويبرز هذا العرض الدور المركزي للمنظومة القانونية في عملية تهويد شرقي القدس، ومحاولة السيطرة على سكانها الأصليين من خلال تشكيل قدس يهودية "موحدة" تحت السيادة الإسرائيلية. ويساعد "تدوير" الدور المحوري للقانون، حتمًا، على تطوير الآليات المناسبة لإدارة الصراع الدائر حول المدينة، وصوغ مخطط مقاومة فلسطيني لمواجهته.

### القدس: مشروع تهويد قيد التشكيل

في عام 1948، نفذت إسرائيل في غربي القدس عملية تهويد مكتملة؛ إذ جرى فرض سيطرة وهوية يهودية تامة بالقوة على هذا الشقّ من المدينة بالقوة، بعد أن كُذّلت بالنجاح مساعي المنظمات الصهيونية المسلحة في طرد الفلسطينيين الأصليين من بيوتهم، وتشريدهم، والاستيلاء على أراضيهم، وتوطين اليهود المهاجرين فيها، في إثر إضفاء الصبغة الشرعية على عملية الاستيلاء، عبر مسوغات قانونية عنصرية وتعسفية شرعت على نحو خاصّ لهذه الغايات<sup>4</sup>. وفي المقابل، يمكن عدّ الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي

<sup>2</sup> قرار الحكومة الإسرائيلية في 2014/6/29 المتعلّق باستثمار أكثر من 300 مليون شيكل في مجالات الرفاهية والعمل في شرقي القدس، بوصف ذلك ردّ فعل على ارتفاع وتيرة العمليات التي تأتي ضمن مقاومة المقدسيين لمشروع التهويد. موقع الحكومة الإسرائيلية، شوهد في <http://bit.ly/2bUlnhT>، في: 2016/8/31.

<sup>3</sup> هنيدة غانم، "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين"، قضايا إسرائيلية، العدد 47 (2012)، ص 94-109.  
<sup>4</sup> خصوصًا قانون أملاك الغائبين منذ عام 1951، وقانون استملاك الأراضي عام 1952 أيضًا. انظر: "قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين، العدد 37. وانظر أيضًا "قانون استملاك الأراضي" الذي أقرّ من جهة الكنيسة الإسرائيلية، في 1953/3/4، في الوقائع الإسرائيلية: كتاب القوانين، العدد 122.

تنفذها إسرائيل في شرقيّ القدس، منذ عام 1967، بمنزلة مساعٍ ومحاولات لتهويد هذا الشق من المدينة لم تُحسم بعدُ نتيجتها النهائية. وبناءً على ذلك يمكن تحليل المشروع الاستيطاني في القدس وفق مصطلحات الكولونيالية الاستيطانية "المتشكلة"؛ أي تلك التي مازالت قيد العمل ولم تنتهِ نتائجها على خلاف مشاريع استعمارية ناجزة<sup>5</sup>.

تشير المعطيات على أرض الواقع بوضوح، وفي مقدمتها التعداد السكاني للفلسطينيين في شرقيّ القدس، وفشل محاولات أسرلة المقدسيين الذين حافظوا على وطنيتهم وهويتهم السياسية، إلى أنّ إسرائيل لم تتجح في تنفيذ مشروع تهويد مكتمل المعالم في شرقيّ القدس كما سبق أن حدث في الشقّ الغربي للمدينة<sup>6</sup>. وفي الوقت نفسه، تؤكد المؤشرات كلّها استمرار الممارسات والسياسات الاستيطانية وتصعيدها في مواجهة صمود المقدسيين الذين يرفضون الخضوع لمنظومة الاحتلال وفرض السيادة الإسرائيلية عليهم. وعلى الرغم من أنّه لا يمكن تجاهل قسوة هذه الممارسات ووطأتها والسياسات وتأثيراتها السلبية في المجتمع الفلسطيني في القدس، في مجالات ونواحٍ متعددة من الحياة، ولا سيما في أوقات مثل الأوقات التي نعيشها هذه الأيام، فإنّ دينامية المواجهة والتصعيد الإسرائيلي الملحوظين في محاولة حسم الصراع لمصلحته تثبت أنّ النتيجة النهائية لمشروع التهويد مازالت مفتوحةً، وأنّ هناك ما يمكن عمله لتقويضه<sup>7</sup>.

وإذا كان هذا التشخيص لحالة للقدس لا يخدم بالضرورة من يرى أنّ نجاح المشروع الفلسطيني يكون فقط بإقامة عاصمة للدولة الفلسطينية في شرقيّ القدس أو في جزء منها، بالنظر إلى أنّ إسرائيل نجحت إلى حدّ كبير في مجال السيطرة على الحيز الجغرافي وقامت بإحاطة التجمعات الفلسطينية بمستوطنات ربطتها ببعضها وبالشقّ الغربي للمدينة، من خلال شبكة طرق ومنظومة بنى تحتية مركبة أدّت إلى قطع التواصل الجغرافي بينها، فإنه تشخيص مؤثر حتمًا وحيوي وذو أبعاد عملية؛ في إطار الصراع الوجودي الدائر بين مشروع التهويد الاستعماري،

<sup>5</sup> غانم، ص 3.

<sup>6</sup> لا يعني هذا بالضرورة أنّ إسرائيل لم تحقق تقدّمًا ونجاحًا بخطتها لتهويد المدينة. فهي قد نجحت في السيطرة على الحيز الجغرافي وإعادة هندسة المكان؛ من خلال توطين أكثر من 200 ألف يهودي في مستوطنات أُقيمت في شرقيّ القدس.

<sup>7</sup> هنيدة غانم "تحويل القدس إلى أورشليم: عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة"، سياسات، العدد 33 (2015)، ص، 30.

ومواجهة المقدسيين الأصليين وصمودهم تجاه هذا المشروع. فهذا الوعي يعزّز، من جهة المقدسيين، احتماليةً وفرصًا لإفشاله.

## قونة مشروع التهويد

من أهمّ مميزات المشروع الاستيطاني في مدينة القدس أنه يجري تطبيقه داخل حيّز مكتظ بالسكان الأصليين<sup>8</sup>. وتتفق أغلبية الإحصائيات أنه يسكن اليوم في شرقيّ القدس ما يزيد على 300 ألف فلسطيني مركّزين داخل حدود مدينة القدس التي رسمتها إسرائيل بعد احتلالها للمدينة، في حين كان تعدادهم إبّان الاحتلال عام 1967 نحو 66 ألف فلسطيني. ومنذ البداية، تعاملت إسرائيل مع الواقع الديموغرافي في شرقيّ القدس على أنه عائق أمام مشروع التهويد. وبسبب اختلاف الأوضاع السياسية الدولية عام 1967 عمّا كانت عليه في عام 1948، ونتيجة تحوّل المشروع الصهيوني في فلسطين بعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، ليصبح مشروعًا تقف من ورائه دولة تعرّف نفسها بأنها دولة ديمقراطية، لم يعد ممكنًا تكرار تنفيذ عمليات نقلٍ جماعية للمقدسيين، مثلما قامت بذلك العصابات المسلحة التابعة للمنظمات الصهيونية، خلال النكبة، ضدّ الفلسطينيين في الشقّ الغربي للمدينة. وقد فرضت هذه المتغيرات وغيرها حدودًا على قوة إسرائيل في تكرار عمليات "التطهير العرقي" التي حدثت خلال النكبة.

تسببت هذه الوضعية بخلق حالة خاصة لمدينة القدس غير مسبوقة. ففي حين تمّت إحالة الولاية والقانون الإسرائيلي على شرقيّ القدس مباشرةً بعد ضمّها عام 1967<sup>9</sup>، كانت مميزات السيطرة والحكم الإسرائيلي فيها لا تشبه نظام الحكم داخل إسرائيل في حدود عام 1948، وهي في الوقت نفسه تختلف أيضًا عن مميزات السيطرة والحكم العسكري الساريين في الضفة الغربية منذ عام 1967. وعلى أرض الواقع، تدير إسرائيل في شرقيّ

<sup>8</sup> أقيمت معظم المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية - عدا مدينة الخليل - على أراض فلسطينية غير مأهولة تمّت مصادرتها عبر مسوغات قانونية مختلفة، أهمّها تطبيق قانون الأراضي العثماني عام 1858 وتفسيره بطريقة تلائم مصالح إسرائيل الاستيطانية. ومن خلال تفسير إسرائيلي موجه للبند 78 من قانون الأراضي العثماني، تمّ تعريف ما يزيد على 1.5 مليون دونم في الضفة الغربية على أنها "أراض دولة" تستعملها إسرائيل منذ عقدين، بهدف توسعة المستوطنات القائمة وبناء أخرى جديدة عليها.

<sup>9</sup> قانون ترتيبات السلطة والقضاء لسنة 1948، تعديل لسنة 1967، البند 11 (ب) للقانون.



القدس نظام احتلال "هجين" يحوي عناصر سيطرة على الطراز الكولونيالي - العسكري، كما هو متبع في مناطق الضفة الغربية، هذا إلى جانب سريان القانون المدني النافذ داخل حدود إسرائيل. وتمكّن هذه الوضعية المميزة للقدس إسرائيليّ من تطبيق نظام احتلال تقوم إدارته من خلال مؤسسات وأجهزة مدنية وبلدية، عوضاً من حكم عسكري صريح. فلا تخضع إدارة الحياة اليومية وحرية التنقل والحركة والحقوق في القدس لنظام تصاريح عسكري، بل تُدار هذه الجوانب مباشرةً من جهة أذرع الدولة التنفيذية؛ وفي صدارتها بلدية القدس ووزارة الداخلية والمكاتب الحكومية الأخرى. وفي الوقت نفسه، تطبق إسرائيل في شرقيّ القدس مميزات سيطرة كولونيالية مباشرة تتجسد في ممارسات قمعية في نواحٍ متعددة تمّ صوغها من خلال منظومة قانونية متكاملة جرت هندستها لخدمة مشروع التهويد كما توضح ذلك المحاور التالية.

### السيطرة على الحيز وإعادة هندسته

بعد احتلال شرقيّ القدس عام 1967، أجرت إسرائيل مباشرةً تغييرات أساسيةً على صعيدين. فقد قامت بإحالة القانون والولاية الإسرائيلية على شرقيّ القدس، من دون سائر أراضي الضفة التي خضعت لحكم عسكري مباشر. وعلى صعيد آخر، قامت إسرائيل بتوسيع حدود شرقيّ القدس من خلال ضمّ نحو 64 كيلومتراً مربعاً إضافية أخرى لحدودها الأصلية التي اقتصرّت على 6.4 كيلومترات مربعة، وهي ما كانت تُعرف به القدس الأردنية. وبفعل هذا التوسع، تمددت مساحة شرقيّ المدينة، لتصبح أكثر من 70 كيلومتراً مربعاً<sup>10</sup>. وقد تمّت هذه العملية المتعلقة بالحدود على حساب أراضي فلسطينية كانت تتبع في الأصل قرى فلسطينيةً محيطةً في القدس، وقد جرى تهجيرها من سكانها خلال الحرب<sup>11</sup>. هذا إضافةً إلى مساحات أخرى ضمّتها إسرائيل فيها كثافة سكانية منخفضة، نسبياً، كانت تتبع مناطق نفوذ مدينة بيت لحم وقرية بيت جالا وبيت ساحور الواقعة جنوبيّ مدينة القدس. ولم تأتِ عمليات هذا الضمّ من منطلقات تخطيطية هندسية مهنية، وإنما بُنيت على عوامل سياسية

<sup>10</sup> قام الكنيست الإسرائيلي لاحقاً، في عام 1980، بتشريع قانون أساسي بعنوان "القدس العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل".

<sup>11</sup> لضمّ هذا الأراضي استعملت إسرائيل قانون أملاك الغائبين الذي تمّ تشريعه عام 1950، بعد تأسيس إسرائيل بهدف شرعنة السيطرة الفعلية على الأرض، بعد أن جرى تنفيذ عمليات نقل جماعية في حق أصحابها وطردهم بالقوة إلى بلدان مجاورة.

استيطانية بحتة؛ إذ كان الموجه الأساسي لعملية إعادة ترسيم حدود شرقيّ القدس هو الحصول على أكثر ما يمكن من الأرض، مع أقلّ نسبة من السكان الفلسطينيين<sup>12</sup>.

من جهة، مكّنت عملية إعادة ترسيم الحدود المذكورة من عزل شرقيّ القدس وبترها جغرافياً وسياسياً عن سائر مناطق الضفة الغربية. ومن جهة أخرى، مهدت هذه العملية الطريق لهندسة الحيز من جديد بما يتوافق مع المشروع الاستيطاني الرامي إلى ربط شقّي المدينة، من خلال خلق نقاط تماسّ بينهما؛ وذلك ببناء المستوطنات اليهودية تمهيداً لبناء قدس يهودية "موحّدة".

داخل الحيز الجديد في شرقيّ القدس، وضعت إسرائيل يدها على ما لا يقلّ عن 35% من الأراضي الفلسطينية، مستغلةً مسوغات قانونيةً مجحفةً تمّ تطبيقها على نحوٍ موجّه، وكان أبرزها قانون المصادرات لسنة 1945 وهو موروث من زمن الانتداب الإنكليزي، وبمكّن الدولة من مصادرة أراضٍ للمنفعة العامة التي لُحّصت، وفق التفسير الإسرائيلي، في بناء المستوطنات.

ثمّ إنّ إسرائيل بدأت بتنفيذ مشروعها الاستيطاني في شرقيّ القدس، بعد أن شكلت طواقم خاصة لتعزيز الاستيطان في شرقيّ القدس التي انبثقت منها مجموعات من المهنيين، فوضعت خطةً هيكليةً نموذجيةً للمدينة كان موجهها الأساسي توحيد شطري المدينة، وخلق واقع جديد تكون فيه مدينة يهودية موحّدة وغير قابلة للتقسيم مستقبلاً<sup>13</sup>.

بطبيعة الحال، كان معنى ذلك على أرض الواقع تعزيز الوجود اليهودي في شرقيّ القدس، عبر بناء سلسلة من المستوطنات تحيط بالأحياء والتجمعات الفلسطينية، وتوطين اليهود فيها، وربط بعضها ببعضها الآخر. ومع الشقّ الغربي للمدينة، وُضعت خطط عديدة لتحقيق هذا الأمر؛ إذ عرضت الحكومة تسهيلات ضريبيةً وخصّصت ميزانيات أعدت لمنح هبات وقروض سهلة ومريحة للاستيطان في شرقيّ القدس<sup>14</sup>. وهكذا ارتفع عدد اليهود

<sup>12</sup> لاحقاً، عام 1993، كانت هناك توسعة إضافية للمدينة، تلتها عملية توسعة إضافية عام 2005 مع إقرار المخطط التوجيهي للمدينة وهو معروف باسم "2020".

<sup>13</sup> غانم، "تحويل القدس إلى أورشليم"، ص 36.

<sup>14</sup> في هذا السياق، أعلنت إسرائيل القدس منطقةً لتطوير وأفضلية.

الذين كانوا يسكنون شرقيّ القدس من بعض العشرات عام 1967، ليفوق عددهم اليوم أكثر من 200 ألف مستوطن موزعين داخل العديد من المستوطنات التي أُسّست منذ عام 1967<sup>15</sup>.

في المقابل، قامت إسرائيل بوقف جميع المخططات الهيكلية الخاصة بتطوير الأحياء والتجمعات الفلسطينية ونموها، ولم تقم بإعداد أخرى بديلة مكانها. ووفق المخطط الهيكلي للمدينة الذي تمّ إقراره عام 2005، وهو يعرف باسم "مخطط 2020"، تمّ تعريف ما لا يقلّ عن 24% من شرقيّ القدس على أنها مناطق خضراء وساحات عامة يُمنع فيها البناء. وقد جرى تحديد نسبة لا تزيد على 13% من شرقيّ القدس بوصفها أراضي مُعدّة للبناء والتطوير، وهي في أغلبها مسكونة فعلياً حالياً. ولئن لم يكن استعمال هذه الوسيلة لتصنيف استعمالات الأراضي كافياً في خدمة سياسات إسرائيل الاستيطانية تحديداً، فإنّها وسيلة فرضت قيوداً على المقدسيين - إضافةً إلى قيود عديدة أخرى - بشأن إمكانية استصدار تراخيص بناء في المناطق المحدودة المُعدّة للبناء والتطوير، وهو ما جعل إمكانية الحصول على رخصة بناء تكاد تكون معدومة<sup>16</sup>.

## التحكم في الديموغرافيا

طالما كان الصراع الديموغرافي مكملاً للصراع الجغرافي في شرقيّ القدس. فكما أنّ إسرائيل تحاول إطباق سيطرتها الجغرافية على شرقيّ القدس، من خلال سياساتها الاستيطانية الرامية إلى تعزيز الوجود اليهودي فيها، فهي تعمل بطريقة حثيثة وممنهجة على تفرغ المدينة من سكانها الأصليين<sup>17</sup>. ونقوم إسرائيل بتهجير الفلسطينيين،

<sup>15</sup> لا يقتصر الوجود اليهودي في شرقيّ القدس على إقامة المستوطنات وتوسيعها. فمنذ عام 2000 على وجه التحديد، تنشط أيضاً حركة استيطانية داخل أحياء وتجمعات فلسطينية؛ مثل الشيخ جراح وسلوان وراس العمود والبلدة القديمة. وتتمّ السيطرة على أراضي وبيوت داخل هذه التجمعات بعدة طرائق، منها اعتراف إسرائيل بحقوق الملكية لليهود في هذه المناطق، وهي تعود إلى ما قبل عام 1948، علاوةً على عمليات تزييف بطرائق قانونية أخرى ملتوية.

<sup>16</sup> صدّقت لجان التخطيط الإسرائيلية في السنوات الأخيرة الفائزة عدداً من المخططات الهيكلية الجديدة المُعدّة، في أغلبها، للفلسطينيين. وتأتي هذه المخططات ضمن مشروع المخطط الإسرائيلي لمدينة القدس؛ إذ تتركز في مناطق معيّنة بعيدة عن المناطق المستهدفة للتهويد، وهي تأتي أساساً لتعطي حلاً للاكتظاظ السكاني المتفاقم في التجمعات الفلسطينية.

<sup>17</sup> نجد في المخطط التوجيهي "2020"، مثلاً، نسبة السكان الفلسطينيين المحبذة وفق التصورات الإسرائيلية للمدينة مستقبلاً. انظر: مخطط رقم 2000، بلدية القدس.

سكان المدينة الأصليين، بطرائق مختلفة؛ منها المباشرة، ومنها ما يكون من خلال تضيق العيش عليهم من النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لإجبارهم على ترك بلدتهم ومغادرته، أو إجبارهم على الاستسلام أو الموت. ويعدّ منح الفلسطينيين، وهم سكان المدينة الأصليين، مكانة "مقيم دائم" فيها، وفق قانون تنظيم دخول الغريب عام 1952، من أبرز الطرائق المباشرة التي استعملتها إسرائيل لتحقيق سياسة التهجير.

بعد احتلال القدس عام 1967، منحت إسرائيل المقدسيين الذين كانوا موجودين في حدود المدينة عند إجراء التعداد السكاني صفة "المقيم الدائم"<sup>18</sup>. وتضمن هذه المكانة بعض الحقوق المدنية المتمثلة، أساساً، بحرية الحركة والتنقل، والدخول في سوق العمل، والتأمين الصحي، والضمان الاجتماعي الإسرائيلي. وفي المقابل، لا تضمن هذه المكانة حقوقاً سياسيةً متساويةً لحاملها، مقارنةً بالمواطن الإسرائيلي. فمثلاً؛ في حين يستطيع الفلسطينيون في القدس المشاركة في انتخابات البلدية، فإنهم لا يستطيعون المشاركة في انتخابات الكنيست الإسرائيلي. والأهم من ذلك هو عدم ثبات هذه المكانة وسهولة إلغائها، وهو أمر يعني التهجير المباشر.

في حقيقة الأمر، عكس منح مكانة الإقامة الدائمة لسكان البلد الأصليين حقيقة تعامل إسرائيل مع سكان البلد الأصليين ونظرتها إليهم، على أساس أنهم غريباء في بلدتهم. وبطبيعة الحال، يُضاف إلى ذلك خلق تضليل كبير في فهم طبيعة الصراع في المدينة بين المقدسيين الأصليين والمستوطنين الوافدين إليها. فعادةً ما تمنح الدول هذه المكانة للمهاجرين الوافدين إليها، على نحوٍ مؤقت، إلى حين منحهم حقوق المواطنة الكاملة بعد استيفائهم شروطاً خاصةً يحددها القانون.

يعطي القانون وزير الداخلية صلاحياتٍ غير محدّدة، تقريباً، لإبطال مكانة الإقامة الدائمة؛ بتحقيق معايير معينة يتمّ تحديدها وتغييرها تبعاً بحسب السياسة الإسرائيلية. كما يحدّد القانون شروطاً للمحافظة على هذه المكانة ويلقي بعبء إثباتها على المقدسيين، وهو ما يجعل الكلمة الأخيرة بيد إسرائيل لكي تحدّد من خلالها مصير بقائهم في بلدتهم. فعلى سبيل المثال، يمكن القانون الإسرائيلي إمكانية إبطال الإقامة الدائمة في حال غياب

<sup>18</sup> يجدر التنويه بأنّ كلّ مقدسي لم يكن موجوداً في حدود القدس، عند إجراء التعداد السكاني، لم يُمنح صفة الإقامة الدائمة وبهذا، لم يعد باستطاعته العودة الى بلده والسكن فيها، وهكذا تحوّل هؤلاء إلى لاجئين فعليين.

المقدسي عن المدينة أكثر من 7 سنوات، أو في حال حصوله على حق الإقامة الدائمة أو الجنسية في أي بلد آخر. وفي مطلع التسعينيات، استحدثت إسرائيل شروطاً جديدةً للحفاظ على الإقامة الدائمة؛ إذ أصبح المقدسيون مطالبين بإثبات أنّ مركز حياتهم يتمحور في القدس أو داخل إسرائيل. ووفق هذه السياسة يتمّ إبطال إقامة المقدسي في المدينة في حال انتقاله للسكن في مناطق الضفة الغربية. وهكذا أصبح المقدسي في صراع دائم مع السلطات الإسرائيلية لإثبات أحقيته في العيش ببلده، وأُجبر على استعمال قواعد لعبة فرضتها إسرائيل تسعى من خلالها لتهجيرهم. وتشير التقارير إلى أنّ إسرائيل قامت، منذ عام 1967، بإبطال ما لا يقلّ عن 16 ألف إقامة دائمة، وهو أمر أدى إلى تهجيرهم من المدينة تهجيراً قسرياً<sup>19</sup>.

بعد اندلاع الانتفاضة الثانية، شرعت إسرائيل في إقامة جدار فصلٍ حول مدينة القدس، وهو ما أدى إلى عزلها جغرافياً عن سائر مناطق الضفة الغربية. وبقيت إسرائيل مخلصاً لنهجها في تحديدها مسار الجدار؛ إذ سعت للحصول على أكثر ما يمكن من الأرض، مع أقلّ نسبة فلسطينيين. وبهذه الطريقة استثنى الجدار خارجه ما يزيد على 100 ألف فلسطيني يحملون الإقامة الدائمة، وهم مركزون في عدّة مناطق؛ مثل الرام وحزما، وكفر عقب، وغيرها. وبعد استكمال إقامة الجدار، أصبح هؤلاء خارج الحدود الفعلية الجديدة لمدينة القدس وصاروا يحتاجون إلى العبور عبر حواجز عسكرية وعمليات تفتيشٍ لدخول مدينتهم.

في هذا السياق، يجدر التنويه بأنّ إسرائيل التزمت، على نحوٍ صريح، خلال المرافعات القانونية أمام المحكمة العليا الإسرائيلية التي ناقشت دستورية إقامة الجدار وقانونية مساره، بأنّ مسار الجدار لن يتسبب مستقبلاً بالمساس بحقّ الإقامة الدائمة للمقدسيين الذين بقوا خارج حدوده، استناداً إلى تعامل إسرائيل مع هذه المناطق على أنها خارج حدود نفوذها منذ أكثر من عشر سنوات، وإهمالها المطلق لها، وهو إهمال متمثل بعدم تقديم الخدمات البلدية الأساسية. ولكن بناءً على استمرار سياسات إسرائيل التهجيرية، فإنّه لا يمكن الوثوق بمثل هذه الالتزامات. ومنذ البداية، كان واضحاً أنّ إسرائيل ستقوم باستغلال وقت سياسي مستقبلي ملائم لكي تتخلص دفعةً واحدةً من ثلث المقدسيين، تقريباً، وهم الذين طالما عدّتهم معضلةً في طريق تحقيق مشروعها التهودي

<sup>19</sup> تقرير صادر عن مركز الدفاع عن الفرد "هموكيد"، شوهد في 2016/8/31، في:

<http://www.hamoked.org.il/files/2014/1158910.pdf>

في القدس. وفي هذا السياق يمكن عدّ إعلان ننتياهو في تعليقه على الهبة في مدينة القدس، بشأن نيّته بحث إبطال الإقامة الدائمة لكلّ الفلسطينيين خارج الجدار، بدايةً لتنفيذ هذا المخطط.

## تشديد القبضة الأمنية لقمع المواجهات في القدس

بغضّ النظر عن كون سياسات إسرائيل وممارساتها الاستيطانية عنيفة، فإنّها عادةً ما تقوم باستغلال الهاجس الأمني كفرصة سانحة للتصعيد من حدثها وتسريع وتيرتها، وهو ما تشهده القدس اليوم من تضيق للخناق على حارات القدس الفلسطينية وأحيائها، من خلال تنفيذ خطة أمنية محكمة تتمثل بوضع الحواجز العسكرية على مداخلها، لتقييد حرية حركة وتنقل سكانها وتنفيذ الاعتقالات التعسفية ضدّ مئات الشبان المقدسيين، حتى بسبب احتجاجهم على السياسات القمعية تجاههم فقط، ولتقديم العشرات منهم للمحاكمة من خلال لوائح اتهام تشتمل على تهمة واهية، إضافةً إلى الإعدامات الميدانية التي تُنفَّذ يومياً بعد قيام إسرائيل مؤخراً بتغيير معايير استعمال السلاح خلال المواجهات<sup>20</sup>.

وفي هذا السياق، تُعدّ تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخراً، في مجمل ردّه على الهبة الشعبية الأخيرة في القدس، وهي متعلقة بنيّته بحث إلغاء الإقامة الدائمة للمقدسيين المقيمين خارج جدار الفصل العنصري المحيط في المدينة منذ عام 2003، إثباتاً آخر لنهج استغلال الوضع الأمني لتنفيذ سياسات التهجير القسري. وينطبق هذا النهج أيضاً على محاولات متكررة لفرض تقسم زمني ومكاني في المسجد الأقصى، وقد ارتفعت وتيرتها في السنة الأخيرة على وجه الخصوص؛ إذ تسمح إسرائيل بدخول المستوطنين للصلاة فيه ثلاث مرات يومياً يجري خلالها إغلاق المسجد أمام المصلّين إغلاقاً تاماً، إضافةً إلى الاقتحامات المتكررة من قوات الأمن للمسجد والاعتداء على المقدّسات والمصلّين.

وفي ردّة فعل منها على موجات الاحتجاج السياسي والهبات الشعبية ضدّ الممارسات والسياسات الاستيطانية والتهجيرية في القدس في السنوات الأخيرة، أحدثت إسرائيل تعديلات على قوانينها ولا سيما الجنائية منها والأمنية،

<sup>20</sup> "صورة وضع 2015"، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، شوهد في: 2016/8/31، في:



وسنّت عددًا آخر من التشريعات الجديدة، هذا إضافةً إلى قائمة مقترحات لقوانين طوبلة مطروحة على جدول أعمال الكنيست. وتسعى إسرائيل من خلال هذه التعديلات والقوانين لقمع أيّ عمل مقاومة واحتجاج سياسي يقوم به المقدسيون في مواجهة سياساتها العدائية نحوهم، فهي لا تكتفي بتنفيذ مشاريعها الاستيطانية على الأرض، بل ترغب في إخضاعهم لمنظومتها واستسلامهم لسيادتها، أيضًا، لحملهم على الهجرة؛ وذلك بجعل حياتهم في القدس جحيماً.

في البداية، جاء قرار الحكومة الإسرائيلية بتغيير معايير إطلاق النار من جهة أجهزة الأمن الإسرائيلية ضدّ كلّ من يشتبه فيه أنه ألقى الحجارة، بغضّ النظر عن التحقق أولاً من عمره وكونه قاصراً أو غير قاصر، وبغضّ النظر أيضاً عن انعكاس لخطورة محسوسة على حياة العناصر الأمنيّة. وقد حازت هذه التعديلات موافقة المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، وتمّ تفعيلها من جهة وزارة القضاء الإسرائيلية عبر أوامر مؤقتة تكون سارية خلال فترة مدّتها ثلاث سنوات. وأدّى هذا التعديل مباشرةً إلى ارتفاع حدّ في عدد الإعدامات الميدانية التي نفّذتها الأجهزة الأمنيّة في مدينة القدس، ضمن ما يسمى مواجهة محاولات الطعن، وهو ما أدّى، في حالات عديدة، إلى قتل أبرياء بدم بارد<sup>21</sup>. كما طرأ تصعيد آخر خلال الهبة الأخيرة، وهو متمثّل بإعلان وزير الداخلية الإسرائيلي عن نيّته تفعيل صلاحيته لإلغاء الإقامة الدائمة للمشتبه بهم في القيام بعمليات تجاه الأجهزة الأمنيّة.

إضافةً إلى ذلك، قام الكنيست الإسرائيلي بتصديق تغيير القانون الجنائي ورفع العقوبة الدنيا لتهمة إلقاء الحجارة لمدة 3 سنوات، وأصبحت العقوبة القصوى بفعل هذا التعديل تصل إلى 20 سنة، كما أنّ هذا التعديل لا يشترط تسبب إلقاء الحجارة بأيّ ضرر فعليّ أو حدوث أيّ نتيجة مترتبة عليه. وقد فرض هذا التعديل، أيضاً، عقوبات أخرى على المتهم وعائلته في حال كون المتهم قاصراً؛ مثل منع مخصصات التأمين الوطني، وفرض غرامات مالية على الأهل. وتتم أيضاً مناقشة إمكانية إبطال حقّ الإقامة الدائمة، بوصفها عقاباً آخر في مثل هذه الحالات. كما تمّ، في هذا السياق، إدخال تعديل آخر متمثّل بإمكانية إنزال المحكمة عقوبة السجن الفعلي بالمتهمين دون سنّ 14 عاماً

<sup>21</sup> "عدالة يطالب بفتح تحقيق ضد الشرطة بقضايا إطلاق النار غير المبرر ضد الفلسطينيين"، عدالة، 2015/10/15، شوهد في

2016/8/31، في: <https://www.adalah.org/ar/content/view/8664>

والمتهمين في قضايا أمنية؛ مثل عمليات الطعن. هذا علاوة على اقتراح قانون "التفتيش" الذي صدّته الحكومة الإسرائيلية، وهو قانون يمكن أفراد الشرطة والأمن من إجراء تفتيش جسدي، من دون وجود أيّ شبهات جنائية.

## خلاصة

إنّ فهم إستراتيجيات التهويد التي تتبعها إسرائيل في شرقيّ القدس، منذ احتلالها عام 1967، إضافةً إلى فهم الجانب القانوني كأحد أهمّ مركّباتها، يُعدّ مسألةً مهمةً في حدّ ذاتها، علاوةً على أنّها ضرورية في سياق الحديث عن أيّ محاولة فلسطينية لتطوير مخططات وإستراتيجيات بشأن المقاومة في القدس؛ من أجل الحفاظ على الحقوق الفلسطينية فيها.

وعلى الرغم من أنّ محور الصراع في القدس هو ديموغرافي - جغرافي، فإنّه لا يقتصر بالضرورة على ذلك. فإسرائيل تدير، بلا هوادة، معركةً مستمرةً لتهويد القدس تصل إلى نواحٍ مختلفة في حياة المقدسين؛ منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بل إنّها وصلت إلى حدّ تغيير أسماء الشوارع ومعالم المدينة الأثرية والدينية، في محاولةٍ لفرض رواية ومشهد حضاري يهودي على المدينة. وعلى الرغم من ضراوة المعركة وشراستها، وبعكس ما يُسوَّق أحياناً من أنّ إسرائيل نجحت في تهويد شرقيّ القدس وحسمت الصراع لمصلحتها، فإنّ التخبّطات الإسرائيلية في إدارة الصراع في المدينة، وبعضها متمثّل على نحوٍ مباشر - كما أشرنا إلى ذلك من قبل - بالتشريعات والمخططات القانونية، وهي بمنزلة ردّة فعل للهبات الشعبية، إضافةً إلى موجات الاحتجاج، من الأمور التي تُثبت أنّ النتيجة النهائية للصراع لم تُحسم بعد، وأنّ احتمالات تفويض مخططات التهويد وإفشالها مازالت قائمةً.





## المراجع

شلومو، أورن. "حوكمة إسرائيل للقدس في فترة ما بعد أوسلو". قضايا إسرائيلية. العدد 58 (2015).

غانم، هنيذة. "السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين". قضايا إسرائيلية. العدد 47 (2012).

\_\_\_\_\_ . "تحويل القدس إلى أورشليم: عن سياسات التهويد، المحو، والإحلال والمقاومة". سياسات. العدد 33 (2015).